

**برنامج التصحيح الاقتصادي ومصدرة الفقر:
حالة الأردن**

إسراء سعيد الخطيب
طالبة دراسات عليا قسم المحاسبة
جامعة اليرموك

الاستاذ الدكتور سعيد محمد الخطيب
قسم الاقتصاد
جامعة اليرموك

الملخص:

تهدف الدراسة إلى استعراض أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على الفقر في الأردن من خلال تتبع بعض المؤشرات الكلية التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي والفقر خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح ١٩٩٢-٢٠٠٠. كما قامت الدراسة بتقدير دالة الاستهلاك، باستخدام مقياسين للاستهلاك (الإنفاق الكلي على الاستهلاك ومعدل الإنفاق على الاستهلاك) خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٣. أظهرت النتائج أن هناك تراجعاً في الاستهلاك خلال فترة التطبيق ذو دلالة إحصائية على مستوى معنوية ٥٪ و ١٪ على التوالي. يتطلب هذا التراجع في الاستهلاك من الأكاديميين والوزارات ذات العلاقة بهذا الشأن القيام بدراسات أكثر تعمقاً لفهم آثار السياسات الاقتصادية على بعض الطبقات التي تقع تحت خط الفقر، وتصميم البرامج التي توجه النمو لصالح هذه الطبقات في الأجل الطويل، وعدم الاكتفاء بتقديم المساعدات الطارئة التي لا تساعدهم على الخروج من مصيدة الفقر.

Copy Rights

١- مقدمة

شهد الاقتصاد الأردني تطورات عديدة في الفترة التي أعقبت حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣. إذ كان لهذه الحرب التي يحرز فيها العرب لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني انتصاراً جزئياً تداعيات دولية وإقليمية كان من أبرزها الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الذي يعتبر العالم العربي المنتج الأول لهذه السلعة الإستراتيجية. وقد جاء الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار النفط نتيجة للموقف العربي شبه الموحد للضغط على الدول الداعمة للعدوان الإسرائيلي أحد أهم النتائج الأساسية التي أفرزتها تلك الحرب والتي استمر تأثيرها لسنوات طويلة.

إن الارتفاع الكبير في حجم العائدات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط كان قادراً على إحداث نقلة نوعية كبيرة في أنماط الإنتاج والاستهلاك ليس في الدول النفطية وحدها بل تعدى ذلك إلى الدول العربية المجاورة. أدى النمو المضطرب في حجم الإيرادات النفطية إلى ازدياد في معدل نمو تحويلات العاملين الأردنيين في الدول العربية النفطية وكذلك في حجم المساعدات العربية المقدمة لدول الصعود والتصدي الرئيسية، مما انعكس إيجاباً على وتيرة النمو الاقتصادي كما هو الحال في الأردن مثلاً. انعكس ذلك النمو في ازدياد الطلب الكلي بدرجة كبيرة تفوق قدرة الاقتصاد المحلي على تلبيتها، مما اضطر الأردن للاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية تلك الاحتياجات، خاصة وأن توفر القطع الأجنبي لم يعد يمثل أي عبء للأردن.

كما أن توفر القطع الأجنبي شجع الحكومات الأردنية المتعاقبة على التوسع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي أوليت عناية خاصة بهدف التأسيس لاقتصاد حديث يقود فيه القطاع الخاص عملية التنمية الاقتصادية والنمو. وعلى الرغم مما يمكن أن يقال عن مدى النجاح أو الفشل الذي رافق خطط التنمية المتعاقبة في هذه الفترة الزمنية، لا يمكن إغفال بعض الحقائق المتعلقة في نجاح الأردن على خلق بنية تحتية قادرة نسبياً على تهيئة المناخ الملائم لتولي القطاع الخاص عملية النمو الاقتصادي من ناحية، وإحداث نقلة نوعية في بعض المجالات مثل التعليم والصحة والطرق والطاقة، والتي أثرت بدورها على استمرارية دفع عجلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

إن انحسار المساعدات العربية، واثراجع الكبير في تحويلات العمال الأردنيين في الدول العربية النفطية نتيجة تدهور أسواق النفط في عام ١٩٨٣؛ مما أدى إلى توجيه الحكومات المختلفة إلى أسواق النقد الخارجي لتمويل المشاريع التنموية، و تغطية العجز المزمن في ميزان المدفوعات من خلال الحصول على القروض التجارية وعلى وجه التحديد من ناديي لندن وباريس، إن لجوء الحكومات الأردنية للاقتراض الخارجي كان ملجأً لمتكّن من إتمام بعض المشاريع التي سبق لها أن شرعت في تنفيذها قبل تصاقم الأزمة المالية من ناحية، وتضيق نفوس الحكومة بشكل مفاجئ عن تقديم بعض السلع والخدمات التي اعتاد جزء كبير من الناس على الحكومة في تأمينها بأسعار تقل عن التكلفة من ناحية أخرى. إن عدم لجوء الحكومة إلى ترشيد الإنفاق رغم الضائقة المالية التي أخذت في البروز يوماً بعد يوم ربما كان خطأ في التكهن بالأبعاد الحقيقية لهذه المشكلة ومدى تداعياتها، ويكلمات أخرى، ربما كان أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي يرون في الأزمة المالية الراهنة على أنها أزمة عابرة لن تدوم طويلاً، ويمكن التغلب عليها في حالة عودة المساعدات العربية وتحويلات العمال إلى سابق عهدهما.

من الطبيعي أن اعتماد الحكومة على الاقتراض الخارجي لتأمين الاحتياجات المالية اللازمة لا يحتمل إلى فترة طويلة حتى تبدأ آثاره السلبية في الظهور؛ خاصة فيما يتعلق من صعوبات في خدمة الدين. هذا وقد ارتفع رصيد الدين العام الخارجي في سنة ١٩٨٩ ليزيد عن ثمانية مليارات دولار، مما أوقع الأردن في أزمة مالية كبيرة اضطرت على أثرها إلى تخفيض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار من ٢.٢ إلى ١.٤ دولار، أي بانخفاض يزيد عن ٤٠٪ وهو التخفيض الأكبر في تاريخ الأردن. أدى هذا التدهور في سعر الصرف إلى تراجع حاد في الإنتاج، وارتفاع في معدل التضخم وصل إلى ٢٥٨٪ في سنة ١٩٨٩ نتيجة لارتفاع تكاليف المستوردات من السلع التي تفوق نسبتها ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في تلك الفترة (Central Bank of Jordan Central Bank of Jordan, 1993).

في ضوء هذا الواقع الجديد اضطرت الحكومة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية للتعامل مع الأزمة المالية كتقليص الدعم على بعض السلع والخدمات الأساسية، وتجميد الأجور والرواتب، وتشديد القيود على التعينات في القطاع العام، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي وتفاقم أزمة البطالة. كما أن انحسار التحويلات أدى إلى تراجع نمو القطاع الخاص والحد من قدرته على خلق فرص العمل. رافق أزمة المديونية هذه تداعيات أخرى، كان أكثرها إيلا ما تبني الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي اضطر الأردن لتطبيقه بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين. وعلى الرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة من تخفيف الآثار السلبية للبرنامج على بعض الشرائح الاجتماعية والاقتصادية ذات الدخل المنخفض كتطبيق الدعم الانتقائي لبعض السلع والخدمات، أو تقديم بعض المساعدات المالية لبعض الشرائح التي تعيش تحت خط الفقر المطلق. كل هذه المحاولات لم تنجح في إقناع نسبة كبيرة من المجتمع الأردني بجدوى برامج الدعم هذه في التخفيف من حدة الفقر أو حتى في حدود برامج التصحيح الاقتصادي في مساعدة الاقتصاد الأردني على النهوض والوقوف على قدميه من جديد والعودة إلى وتيرة النمو السابقة. بل إن معظم شرائح المجتمع خاصة الفقيرة ظلت ترى في برامج التصحيح على أنها مصعمة ويعنابة لزيادة نسب الفقر وتفشي ظاهرة البطالة نتيجة للإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في محاولة منها لإنجاح برامج التصحيح الاقتصادي، والتغلب على الاختلالات الهيكلية المتعددة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. في واقع الأمر لم يكن أمام الحكومات الأردنية المتعاقبة أي خيارات أخرى للتغلب على أزمة المديونية سوى الاعتماد على الذات من خلال ترشيد الإنفاق، وتوسيع قاعدة الإيرادات.

ومن الانتقادات الرئيسية التي توجه إلى صندوق النقد الدولي كهيئة دولية تهدف إلى استقرار اقتصاديات الدول الأعضاء في الصندوق أنه لم يول مشكلة الفقر اهتماماً كافياً لاعتبارات معينة. إحدى هذه الاعتبارات أن مشكلة الفقر تأتي خارج نطاق صلاحياته، ويفضل أن يترك هذه المشكلة كونها من صلاحيات وأجندة عمل البنك الدولي. أي أن معظم اهتمام الصندوق ينصب بالدرجة الأولى على استقرار الأسعار والنمو. أما من الناحية الثانية، يرى خبراء الصندوق أن النجاح في تحقيق معدلات من النمو الحقيقي الذي يتسم بالديمومة قادر على أن يتخطى مشكلة الفقر، أي أن النمو الذي سيحققه الاقتصاد في الأجل الطويل نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي يتم معالجتها قادر على أن يتجاوز الآثار السلبية الناتجة عن البرنامج مثل الفقر.

ويؤكد بعض الاقتصاديين مثل إيسترلي على أن النمو المصاحب لبرامج التصحيح الاقتصادي عادة ما يتكون موجهها بطريقة أو بأخرى في غير مصلحة الفقراء، وبالتالي فإن الفقراء سيزدادون فقراً مع أي نمو يمكن

أن يحققه الاقتصاد في ظل برامج التصحيح. ومن الطبيعي أن هذه النتيجة ليحت حتمية تصدق في كل الدول والأزمان. بالمقابل نجد أن هناك عددا من الدراسات تعمل لقلب النتيجة السابقة رأسا على عقب لتؤكد بأن الضرر المتمثل بالفقر الذي يلحق بالفقراء جراء تطبيق برامج التصحيح يقل كثيرا عن الضرر المحتمل في حالة عدم تطبيق هذه البرامج (Truman, 2001; Goldstein, 2001a and 2001b).

يتكون هذا البحث من خمسة أجزاء. الجزء التالي يتطرق إلى التعريف بالملاحم الرئيسية للاقتصاد الأردني في فترة تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبناه الأردن بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين. ويتناول الجزء الثالث مصيدة الفقر. أما الجزء الرابع فيقوم بتقدير وفحص بعض النتائج التي تم التوصل إليها خاصة فيما يتعلق بتأثير برنامج التصحيح على الاستهلاك. وأخيرا يعرض الجزء الخامس بعض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

٢- الملاحم الرئيسية للاقتصاد الأردني تحت برنامج التصحيح الاقتصادي

تقوم معظم الدول التي تعاني من مشكلة المديونية بتطبيق مجموعة من الإجراءات التي يصفها لها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي للتغلب على الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة من جهة وميزان المدفوعات من جهة أخرى. من ناحية نظرية، لا يملك صندوق النقد الدولي أي صفة إلزامية يمكن أن يفرضها الصندوق على أي دولة لتطبيق برامج التصحيح. وإنما تقوم الدولة التي يعاني اقتصادها من اختلالات بتطبيق برامج التصحيح بهدف التغلب على الاختلالات المعنية التي يعاني منها الاقتصاد والحصول على دعم الصندوق في الحصول على بعض التسهيلات لتمويل المستوردات وجدولة الديون المستحقة أو إعادة جدولتها. أي أن معظم الدول التي تعاني اقتصادياتها من اختلالات هيكلية لا تجد مفرًا من تطبيق معظم إن لم يكن كل ما يصفه لها الصندوق من إجراءات بهدف الحصول على الدعم الدولي، والتي يعتبر النجاح المرحلي في برامج التصحيح أهم الضمانات التي تتطلبها الدول الدائنة.

قبل صياغة برامج التصحيح، يقوم خبراء الصندوق بتحديد الملاحم الرئيسية للاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ بعض الدراسات، وإجراء المقابلات مع أصحاب اقرار الاقتصاد والسياسي بهدف التعرف على الاختلالات الهيكلية التي ينبغي معالجتها. بعد ذلك يقوم الخبراء بتحديد الأهداف المرحلية، والأهداف النهائية التي ينبغي تحقيقها عند الانتهاء من تطبيق برامج التصحيح التي يعتقد أنها ستساعد الاقتصاد في التغلب على الاختلالات الهيكلية التي تم التعرف عليها وتحديدها في مرحلة سابقة. وأخيرا يقوم خبراء الصندوق باقتراح الإجراءات والسياسات التي ينبغي تنفيذها لتحقيق الأهداف المحددة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في معظم الأحيان يكون خبراء الصندوق ومتخذي القرار السياسي والاقتصادي على وعي كبير بالصعوبات المحتملة التي يمكن أن تطفو على السطح، بالإضافة إلى معرفة الآثار الجانبية المحتملة في فترة تبني البرنامج، خاصة وأن الصندوق يملك خبرات وتجارب غنية في هذا المجال. و لتسهيل عملية تطبيق البرنامج بدون أي معارضة تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي، تطلب الحكومة من الصندوق التدرج في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية التي ينظر إليها في معظم الأحيان على أنها شر بالكمال ومصممة بعناية للإضرار بالمصالح الاقتصادية الوطنية. وتتهم معظم حكومات الدول المختلفة على أنها أداة طيعة في يد الصندوق لسيارة بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم الصندوق للابتزاز السياسي والاقتصادي الذي ينسجم والمصلحة الأمريكية.

وحى تتجنب الحكومات ردود الفعل المحتملة من بعض الطبقات الاجتماعية الفقيرة، والتي عادة ما تتأثر مصالحتها بمجموعة الإجراءات المتخذة، تلجأ الحكومات في كثير من الأحيان لحماية بعض الشرائح المتضررة من خلال تطبيق بعض المعايير التي تحاول من خلالها تخفيف الأضرار التي قد تنشأ من إجراءات الصندوق أو على الأقل حمايتها ولو جزئياً. وفي كثير من الأحيان فإن مثل هذه الإجراءات تكون غير قادرة على حماية بعض الطبقات وخاصة الفقيرة من الآثار السلبية المحتملة لبرامج التصحيح. وفي أحيان أخرى، فإن بعض هذه الإجراءات يتم تحييدها لصالح الطبقات المتنفذة.

وبشكل عام تدور وصفا الصندوق لمعظم الدول التي تعاني من اختلالات في موازنتها العامة وموازن مدفوعاتها حول خفض الطلب المحلي الكلي من خلال تبني سياسة مالية الانكماشية تتلخص في خفض الإنفاق الحكومي بجميع أشكاله، وإلغاء الدعم الحكومي، وترشيد الإنفاق العام والعمل على زيادة دور القطاع الخاص للقيام بتقديم بعض السلع والخدمات التي اعتادت الحكومة على تقديمها، هذا من ناحية. أما الشق الثاني من السياسة المالية الانكماشية فتتمثل في مجموعة الإجراءات الضريبية: كتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة كفاءة الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية وتقليل التهرب الضريبي (Khan and Knight, 1990; Khan and Montiel, 1989; Khan, Montiel et al., 1981).

وعلى الرغم من تفاوت الآثار المترتبة من هذه الإجراءات على المواطنين، فإن هناك إجماعاً بين الاقتصاديين على أن هذه الإجراءات تؤدي إلى زيادة نسبة المواطنين الذين يقعون على أو تحت خط الفقر أو أنها في أحسن الأحوال تمس المستوى المعيشي لبعض الشرائح مع بقائها فوق خط الفقر. وفي كلا الحالتين يتم إنقاذ المسؤولية عن هذا التدهور على عاهل الحكومة التي يشار إليها بأصابع الاتهام (Goodman, 2003; Demirdjian, 2004). وعادة ما تخشى الحكومات من ردود فعل الطبقات المناهضة لسياسات الصندوق التي قد تصل لدرجة تهديد الاستقرار السياسي الذي يعيق الحكومة أو يعنها من تحقيق الأهداف المحددة لبرامج المطبقة. ولهذا تضطر الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لتوفير الحماية الكلية أو الجزئية لبعض الشرائح التي قد تتضرر من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لإنجاح برنامجها الاقتصادي (Ravallion, 2002; World Bank, 1998; Alesina and Perotti, 1996; and Alesina et al., 1996).

تشير معظم الدراسات التي أجريت حول تأثير برامج التصحيح الاقتصادي أن مدى استعادة الفقراء من النمو الذي يحققه الاقتصاد تحت برامج التصحيح الاقتصادي تكون أقل من الاستعادة التي يمكن تحقيقها من نفس معدلات النمو عندما لا يكون الاقتصاد تحت تأثير برامج التصحيح. يمكن عكس الجملة هذه ليكون مدى الأذى الذي يلحق بالفقراء في حالة الكساد في ظل برامج التصحيح أقل من الأذى الذي يلحق بهم في حالة الكساد عندما لا يكون الاقتصاد تحت برامج التصحيح (Truman, 2001).

في ما تبقى من هذا الجزء من البحث سنقوم باستعراض سلوك بعض المتغيرات الكلية التي تعكس النشاط الاقتصادي من ناحية، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة من ترشيد للإنفاق الحكومي وخفض لعجز الموازنة والسيطرة على الدين العام. الجدول (1) يبين المتوسط الحسابي لبعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترات 1976-1983، 1984-1991، 1992-1999، و2000، وخلال كامل الفترة 1976-2003. جميع المتغيرات التي تنتهي بحرف (P) تعني معدل الفرد بالدولار الأمريكي على أساس سنة الأساس (2000=100). من خلال مقارنة المتوسط الحسابي للمتغيرات بلا حظ أن وياستثناء متغيري عجز الموازنة والدين العام فإن باقي المتغيرات قد

سجلت تراجعا ملحوظا خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح مقارنة بجميع الفترات الجزئية أو كإجمالي الفترة التي تناولتها الدراسة. فقد تراجع معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي من \$٤٠٢٨ خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣ إلى \$٢٠٩١ خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١ ليصل إلى أدنى مستوياته \$١٦٩٠ في فترة تطبيق برنامج التصحيح. أما بالنسبة لمعدل إنفاق الفرد على

الجدول (١) المتوسط الحسابي لبعض المتغيرات الكلية^١

Variable	1976-2003	1976-1983	1984-1991	1992-2000
GDPP	2845	4038	3091	1690
CONP	2247	3329	2429	1215
INVP	824	1446	٥72	462
GOVP	1٥7١	1695	1113	538
EXPP	1162	1506	1260	816
IMPP	2207	3507	2138	1229
REVP	655	829	723	465
GCOP	775	1214	804	400
DEFP	-177	-362	-200	-7
DEBP	2197	1598	3221	1890
INFLATION	4.8	6.4	6.6	3.0

حيث: GDPP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، CONP = الإنفاق على الاستهلاك الخاص، INVP = الإنفاق على الاستثمار، GOVP = الإنفاق الحكومي، EXPP = الصادرات من السلع والخدمات، IMP = الواردات من السلع والخدمات، REVP = إيرادات الحكومة، GCOP = إنفاق الحكومة على الاستهلاك، DEFP = العجز في موازنة الحكومة، DEBP = الدين العام، INFL = معدل التضخم على أساس مقياس الأسعار لسنة ٢٠٠٠ = ١٠٠

الاستهلاك فقد تراجع من \$٢٢٤٧ في الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٣ ليصل إلى \$١٣١٥ في فترة التصحيح، أي أنه تراجع بنسبة ٤٦٪. وتتشابه باقي المتغيرات في نمط تراجعها خلال الفترات المختلفة التي تناولتها الدراسة. أما فيما يتعلق بعجز الموازنة فقد سجل تحسنا كبيرا، حيث انخفض معدل نصيب الفرد من العجز من \$٢٦٢ خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١ ليصل فقط إلى ما يقارب \$٧ خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠. وقد سجل معدل نصيب الفرد من الدين العام بشقيه المحلي والأجنبي تحسنا ملموسا، حيث انخفض من \$٢٢٢١ خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١ إلى \$١٨٩٠ خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠. أما فيما يتعلق باستقرار الأسعار، فإن فترة تطبيق برنامج التصحيح كانت من أكثر الفترات استقرارا ولم يزد معدل التضخم فيها عن ٣٪ مقارنة بالفترتين ١٩٧٦-١٩٨٣ و ١٩٨٤-١٩٩١ حيث كان معدل التضخم يدور حول ٦.٥٪ تقريبا.

في ضوء الأرقام الواردة في الجدول (١) يمكن القول أن التحسن في الصادرات والدين العام وعجز الموازنة لم يكن يتحقق بدون الإجراءات الاقتصادية المتشددة التي طالب الصندوق باتخاذها. ومن الطبيعي أن تمس هذه الإجراءات بعض الطبقات الفقيرة وبدرجات متفاوتة، مما يتطلب من صانعي القرار بذل كل جهد ممكن لتوجيه بعض برامج النمو لصالح هذه الطبقات حتى تخرج من مصيدة الفقر.

٣. مصيدة الفقر

يبقى الفقر من أهم التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية رغم التحسن الملحوظ في مستويات المعيشة التي نجحت بعض الدول في تحقيقها خلال العقود الماضية. وقد باتت خفض الفقر على رأس قائمة الأهداف التي تسعى هيئة الأمم المتحدة جاهدة على تحقيقها في هذا القرن. وعلى الرغم من الجهود الوطنية والعالمية والإقليمية التي تبذل لخفض درجة الفقر، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة انتشار الفقر بين سكان العالم الذين يقل دخلهم عن خط الفقر (٢.١٥ \$ للشخص في اليوم) تصل إلى ٢٩٪ في سنة ٢٠٠١، أي أن هناك حوالي ٢ مليار شخص في العالم يعيشون تحت خط الفقر، وعلى مستوى دول القرن الإفريقي فقد ارتفع عدد السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر السابق من ٢٨٨ مليون عام ١٩٨١ إلى ٥١٦ مليون عام ٢٠٠١. من ناحية ثانية فإن فجوة التفاوت بين الدخل وخط الفقر مضمورياً في نسبة انتشار الفقر أيضاً خلال هذه الفترة من ١٧٪ إلى ٢١٪. وعلى الرغم من الخلاف الذي يدور بين الدوائر الأكاديمية والبنك الدولي حول صحة هذه التقديرات، فإن هذه التقديرات لا تقصد معناها في التعبير عن مدى التحدي الذي يواجه العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية من تراجع معتدل في بعض المؤشرات الاقتصادية التي تستحق مزيداً من الجهد السياسي والاقتصادي على مستوى العالم (Bhalla, 2004; Deaton, 2005). إن الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تفشي ظاهرة الفقر في قطر ما قد تتجاوز حدود القطر لتصبح مصدر تهديد للأمن والسلام العالمي (Ghate et al., 2003). لهذا فإن الدول الغنية يجب أن تتحمل مسؤولياتها في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية والفنية التي يمكن أن تسهم في خفض نسبة الفقر، وتساعد الباحثين على القيام بالدراسات المتعمقة لفهم أسباب وأبعاد هذه الظاهرة، واتخاذ الإجراءات التي تبدو ملائمة لتخفيف آثارها.

إن توفر البيانات التي تتسم بالدقة، واشتقاق المؤشرات الإحصائية الدقيقة، وعمل الدراسات المتعمقة حول قضايا الفقر تعتبر من القضايا الهامة لتفسير المشكلة، واقتراح الحلول الملائمة لها. إن توفير البيانات الدقيقة يساعد صناع القرار الاقتصادي على تكوين توقعات تتسم بصغر هامش الخطأ، ويساعدهم على اقتراح بعض السياسات التي تسهم في خفض نسبة الفقر. فعلى سبيل المثال، حاولت دول القرن الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة في خفض نسبة انتشار الفقر إلى النصف خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لغاية الآن، تشير جميع الأدلة أن هذه الدول لن تنجح في تحقيق هذا الهدف، بل أكثر من ذلك أنها لن تنجح في وقف تفشي ظاهرة الفقر في معظم هذه الدول.

يمكن أن يعود هذا الفشل في تحقيق الأهداف إلى عوامل ترتبط بعدم توفر المعلومات الدقيقة عن تأثير الهزات الاقتصادية والسياسات المقترحة على الفقراء خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الاستهلاك وتوزيع الدخل (Agcnor, 2005). إذ من المتوقع أن يتأثر الفقراء بالهزات الاقتصادية أكثر من غيرهم لاعتبارات معينة تذكر منها: (١) إن عدم امتلاك الفقراء للأصول المنقولة مثل الحسابات البنكية والأصول غير المنقولة كالعقارات لا يعطي الفقراء أي نوع من الحماية في حالة تعرض الاقتصاد لهزات اقتصادية. (٢) إن عدم قدرة الفقراء على الحصول على تسهيلات بنكية لتغلب على الهزات الاقتصادية بتكاليف مناهضة يزيد من حدة تأثير الهزات الاقتصادية على الفقراء أكثر من غيرهم. (٣) إن تأثير الهزات الاقتصادية على الفقراء ذو أبعاد طويلة الأجل قد

يمتد لأجيال قادمة، مما يزيد من صعوبة تتبع آثارها المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالصحة والتغذية والتعليم، (٤) إن افتقار الفقراء للتعليم النوعي الجيد يفقدهم المرونة الكافية للتعامل مع الهزات الاقتصادية. إن التعامل مع قضايا الفقر بفاعلية يتطلب من الاقتصاديين والدول والمؤسسات الدولية إعادة النظر في توجيه دفة البحث العلمي بهدف الوصول إلى أرضية أكثر صلابة في تهيئة عابدة المشكلة واقتراح السياسات المناسبة للتعامل معها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال التوجه بالبحث في المحاور التالية:

٣,١ التوجه نحو البحث العلمي المحتند إلى الاقتصاد الكلي

لغاية الآن ما زال عدد الدراسات التي تم تنفيذها حول قضايا الفقر، والتي تستند إلى نظريات الاقتصاد الكلي محدودة وغير كاف على الإطلاق لفهم طبيعة الفقر، والتعرف على الكيفية التي تؤثر بها الهزات الاقتصادية على فئات المجتمع التي تتفاوت في قدرتها على التعامل مع هذه الهزات، وكذلك التعرف على مدى استجابة القوى الاقتصادية المختلفة التي تتباين في قدرتها على التكيف والتعامل مع هذه السياسات. أما على صعيد الجودة، فإن معظم الدراسات التي تقوم على نظرية الاقتصاد الكلي تستند إلى نموذج كينز أو والكلاسيك والتي تقترض تجانساً بين القوى الاقتصادية (Economic Agents). أي أن القوى الاقتصادية المختلفة تتساوى في الضرر أو الفائدة من أي سياسة اقتصادية. إن هذا الأمر صرف اهتمام الباحثين بعيداً عن دراسة قضايا الفقر الناتجة عن سوء توزيع الدخل (Kirman, 1992; Romer, 2000; DeFina, 2004; Akinbobola and Saibu, 2004). إن التفاوت الكبير في الدخل في معظم الدول النامية يعتبر من العقبات الرئيسية التي لا تساعد على خفض الفقر بدرجة تتناسب مع التحسن في معدلات النمو الاقتصادي. حيث أن منحى توزيع الدخل لهذه الدول يميل إلى الانثناء الشديد نحو اليمين، مما يعني أن نسبة عالية من السكان تقع تحت خط الفقر، وبالتالي فإن معظم النمو المحتمل في الدخل يكون لصالح نسبة بسيطة من السكان.

٣,٢ من ناحية أخرى فإن معظم الدراسات التي تم تنفيذها عن قضايا الفقر والتي كانت تستند إلى الاقتصاد الكلي تعاني من قصور رئيسي بسبب إهمالها لأسواق العمل التي تتسم بطبيعة معقدة للغاية، وبالتالي تبقى عاجزة عن الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بكيفية انتقال آثار السياسات الاقتصادية أو الهزات الاقتصادية إلى الفقراء. إذ أن معظم دراسات النمو اهتمت بالتركيز على خواص هذه النماذج دون التركيز على المضامين من تطبيق السياسات الاقتصادية، وكيف يمكن أن تحدث هذه السياسات توازناً معيناً بين جميع الطبقات الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال اقتصرت معظم الدراسات على أساس أن دور الحكومة لا يتجاوز الدور الهامشي الذي يقتصر فقط على تكوين التوقعات وتسييرها بين القوى الاقتصادية في نموذج اقتصادي يتحدد فيه مسار النمو ذاتياً بعيداً عن دور الحكومة (Azariadis, 2001). من ناحية أخرى يعود البصير في بحث قضايا الفقر على المستوى الكلي إلى أن معظم الدول النامية لم تتناول قضية خفض الفقر كهدف بحد ذاته، وبالتالي فإنها لم تعط هذه القضية الاهتمام الكافي والذي يتناسب مع أهمية وطبيعة المشكلة. وبكلمات أكثر دقة، فإن اهتمام معظم الدول النامية ظل ينصب على النمو دون أدنى اهتمام بتركيبة النمو أو تفاوت معدلات نمو الدخل بين الطبقات المختلفة.

٣,٢ التعمق في دراسة الأسباب المؤدية للفقر واختبار تأثيرها

يعمل الفقر قضية معقدة لها تداعيات وأبعاد مختلفة في الأجلين القصير والطويل، وبالتالي فإن تطوير المقاييس المتعلقة بالفقر تعتبر من الأمور الهامة التي يجب تطويرها من ناحية، وضمان حسن استخدامها من

ناحية أخرى. فيدون تطوير المقاييس المناسبة، يكون من الصعب على الباحثين تقييم الآثار المحتملة للسياسات الاقتصادية أو الهزات الاقتصادية على الاقتصاد تقييماً علمياً وكامياً. يرى بعض الاقتصاديين أن ما قد تم تطويره من مقاييس عديدة للفقر خلال السنوات السابقة كان كافياً ولم تعد هناك حاجة إلى الاستمرار في تطوير مقاييس جديدة خاصة إذا كانت على حساب الجوهر (Duclos, 2002).

تشترك معظم الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى موضوع الفقر في نقطة واحدة، تتمثل في أنها ركزت اهتمامها حول دراسة سلوك المستهلك معتمدة على المسح المنزلي لتظاهرة الفقر. ويؤخذ على هذا النوع من الدراسات على أنها اهتمت بالجانب الوصفي لتظاهرة الفقر، ولم تتطرق إلى المسببات التي قد تساهم في رسم السياسات الملائمة لعلاج الفقر. إن الدول وخاصة الفقيرة منها تحتاج إلى دراسات متعمقة عن طبيعة الفقر (Nature of Poverty) والخروج من مصيدة النمو المنخفض (Low-growth Trap)، والتي تعني في أبسط صورها: أن بعض الطبقات ذوات الدخل المنخفض لن تحقق أي نمو في الدخل يخرجها من الفقر على الرغم من التحسن الملموس في معدلات الدخل القومي. إن هذا يتطلب من الباحثين فهم طبيعة التفاعل بين القوى الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلبي، هذا بالإضافة إلى إمكانية فحص وجود مثل هذه المصيدة أم لا (Agenor, 2005).

باستثناء التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة عام 2002 عن الفقر في الدول الأقل نمواً، تبقى جهود المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في مجال عمل الدراسات المتخصصة عن الفقر محدودة ودون المستوى المطلوب (International Monetary Fund, 2003; Mason, 2001). ويؤخذ على هذه المؤسسات أن الدراسات القليلة التي قامت بها لم تقدم الأدلة العملية والعلمية التي تدعم وجود مصيدة الفقر رغم أنها تملك طاقات علمية وفنية وباستطاعتها إحداث نقلة نوعية في البحث العلمي حول هذا الموضوع. هذا على الرغم من إدراك هذه المؤسسات لأهمية تحديد الأسباب المؤدية لوجود المصيدة وكيفية الخروج منها.

٢.٤ توجيه النمو نحو الفقراء (Pro-poor Growth)

يدور في الوقت الراهن نقاش كبير بين الأكاديميين والدوائر السياسية حول أهمية توجيه النمو لصالح الفقراء. يعرف النمو الموجه للفقراء على أنه: أي نمو يصاحبه انخفاض ذو دلالة معنوية في الفقر. إن أي نمو في الدخل لا ينجح في خفض نسبة الفقر يظل عاجزاً عن تحقيق مفهوم التنمية الشاملة التي تأتي على رأس قائمة أولويات أي قطر. وعلى الرغم من شيوع هذا المصطلح فإن هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول معنى توجيه النمو نحو الفقراء (Ravallion, 2004).

ويدور خلاف بين الاقتصاديين حول معدل الانخفاض في الفقر الذي يجب أن نحصل عليه في أعقاب أي إجراءات تتخذ حتى يصبح التعريف ذات معنى. فهناك أربعة تعريفات مختلفة لمفهوم النمو الموجه للفقراء والذي يعني في أبسط صورته اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية التي تساعد الفقراء على الخروج من حالة الفقر التي يعيشونها. إذ يدور التعريفين الأول والثاني حول ضرورة تحقيق معدل نمو في دخل الطبقات الفقيرة يساوي أو يزيد عن معدل نمو دخل باقي الطبقات، بينما يكتفي التعريف الثالث بانخفاض نسب الفقر دون تحديد حجم الانخفاض. أما التعريف الرابع فيستند إلى الكثافة العمالية: أي أن النمو يعتبر موجهاً للفقراء إذا زادت فرص العمالة أمام الفقراء، لأن الفقراء هم المصدر الرئيسي للقوة العاملة (Agenor, 2005).

وبالتدقيق في مضمون هذه التعريفات يمكن ملاحظة القصور الذي يعثرها على المستويين الاصطلاحي والعملي. يؤخذ على التعريفات الثلاثة الأولى على أنها تربط النمو الموجه للفقراء بالتحسن في معدل الدخل والذي لا يعتبر شرطاً كافياً للنمو. أي أن النمو يجب أن يكون مرتبطاً بالتحسن في مستويات المعيشة (Kraay, 2004). أما التعريف الأخير والذي يربط تعريف النمو الموجه للفقراء بمدى ما يصاحب النمو من خلق فرص العمل للفقراء، إذ ليس بالضرورة أن تكون أي زيادة في فرص العمل مصحوبة بانخفاض في نسب الفقر، إذ من الممكن أن يصحب زيادة العمالة انخفاض حقيقي للأجور، أي أن هناك علاقة تبادلية بين معدل البطالة و الفقر.

٤. النتائج العملية

ستقوم في هذا الجزء من البحث بتقدير دالة الاستهلاك ومحاولة اختبار بعض العلاقات الإحصائية التي تعكس دور برنامج التصحيح على الاستهلاك كدليل على تعمق ظاهرة الفقر نتيجة الإجراءات التي اتخذها الأردن في فترة التطبيق والتي كانت تتسم بالتكشف الشديد خاصة فيما يتعلق بترشيد الإنفاق الحكومي، وتوسيع قاعدة الإيرادات.

لقد قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذي يربط متغير الاستهلاك بمتغيري الدخل والثروة كما هو في

المعادلة (١).

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 W_t + \beta_3 DUM + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث C_t = الإنفاق على الاستهلاك، Y_t = الدخل القابل للتصرف، W_t = متغير الثروة وقد تم استخدام متغير تقريبي وهو عرض النقد الموسع (Money + Quasi Money): والمتغير المشوائي ($DUM = 1$) لتسنوات ١٩٨٩-٢٠٠٠، و $DUM = 0$ لما عدا ذلك) وذلك لياخذ في الاعتبار الفترة التي شهدت تراجع سعر صرف الدينار إضافة إلى فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. تم تحويل المتغيرات من الدينار الأردني إلى الدولار الأمريكي تبعاً لأسعار الصرف الرسمي وعلى أساس سعر سنة ٢٠٠٠ كسنة أساس. وقد تم تقدير معادلة الانحدار (١) أيضاً بربط معدل استهلاك الفرد (CP) مع نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف (YDP) وكذلك بنصيب الفرد من الثروة (WP).

تظهر نتائج تقدير معادلة الانحدار أن هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية على مستوى ١٪ بين الاستهلاك والدخل في النماذج الأربعة المقدرة. وأن القيمة المقدرة للميل الحدي للاستهلاك (β) تقترب من الواحد. إن أبسط ما تعنيه قيمة المعامل هذا هو أن معظم الزيادة في الدخل تذهب إلى الإنفاق على الاستهلاك، كما هو الحال في المجتمعات الفقيرة التي تتسم بكبير الميل الحدي للاستهلاك. كما تظهر النتائج عدم معنوية متغير الثروة على أي مستوى من المعنوية وقد يعود هذا إلى عدم ملائمة عرض النقد الموسع لاستخدامه كمتغير تقريبي للثروة، حيث أنه لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من الثروة التي من المتوقع أن تلعب دوراً حاسماً في تحديد انتمتع الاستهلاك. أما المتغير الوهمي فيظهر دلالة قاطعة على مدى تأثير الاستهلاك في الأردن خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد تعززت معنوية هذا المتغير بعد حذف متغير الثروة من النموذج، حيث أصبح ذو دلالة إحصائية على مستوى معنوية ١٪ بدلاً من ٥٪.

أما فيما يتعلق بالقدرة التوضيحية لنماذج الانحدار المقدرة في الجدول (٢) فهي عالية جداً حيث تصل قيمة معامل التحديد (R^2) والتحديد المعدل ($-R^2 Adj$) إلى ٠.٩٥ و ٠.٩٤ على التوالي.

الجدول (٢): نتائج تقدير معادلة الانحدار (١)

Variable	Coefficient	Coefficient	Coefficient	Coefficient	Coefficient
Intercept	1691.75 (2.04)	1354.89 (1.92)	Intercept	1118.12* (2.98)	1104.14* (2.95)
YD	0.93** (7.57)	1.00** (11.05)	YDP	0.93** (5.81)	0.83** (6.99)
W	0.12 (0.80)	*****	WP	-0.10 (-0.97)	*****
DUM	-1882.14* (0.03)	-1300.40** (-4.26)	DUM	-830.61** (-3.45)	-875.36** (-3.71)
Summary Stat			Summary Stat		
R-squared	0.95	0.95	R-squared	0.98	0.98
Adj. R-squared	0.94	0.94	Adj. R-squared	0.97	0.97
F-statistic	138.70	211.0 ^v	F-statistic	318.68	478.75
Prob(F-stat)	0.00	0.00	Prob(F-stat)	0.00	0.00
D-W stat	1.38	1.18	D-W stat	1.55	1.55

♦ الأرقام داخل الأقواس هي t-ratio ، (♦♦) ذات دلالة إحصائية على مستوى 1% و 5% على التوالي.

وعندما تم تقدير معادلة الانحدار (١) أيضاً يربط معدل استهلاك الفرد (CP) مع نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف (YDP) ونصيب الفرد من الثروة (WP) أظهرت النتائج تحسناً في القدرة التوضيحية لمعادلة الانحدار حيث ارتفع معامل التحديد (R^2) من ٠.٩٥ إلى ٠.٩٨. هذا بالإضافة إلى تحسن في مستوى المعنوية لمعامل التقاطع ومعامل التغير الوهمي بينما بقي معامل نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف ثابتاً ومساوياً لمعامل الدخل القابل للتصرف.

يبقى أن نشير إلى أنه وفي ضوء إحصاءة (D-W) المحسوبة والتي تقع بين الحد الأدنى (d_L) والأعلى للقيمة (d_U) الحرجة (المجدولة)، تصبح إمكانية قبول أو رفض الفرضية القائلة بوجود ارتباط ذاتي متعذراً (Inconclusive). وبالتالي فإن هذا يلقي بظلال الشك على صحة اختيار الفرضيات وحدود الثقة، وبالتالي فإنه من المحتمل قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة إحصائية، في الوقت الذي يجب رفضها (Gujarati, 1988).

ولقد قمنا بإجراء اختبار (Lagrange Multiplier, LM) لفحص إمكانية وجود ظاهرة الارتباط الذاتي (E views) والذي يقوم على تقدير معادلة الانحدار (٢)

$$e_t = \alpha_0 + \alpha_1 YP_t + \alpha_2 DUM_t + \alpha_3 e_{t-1} + v_t \quad (2)$$

حيث (e_t) تمثل قيمة الأخطاء المقدرة في معادلة الانحدار السابقة التي تم تقديرها بعد حذف متغير الثروة لعدم معنويته. أما المتغيرات التوضيحية فهي نفس المتغيرات التوضيحية المستخدمة في نفس معادلة الانحدار الأصلية بالإضافة إلى (e_{t-1})، كما هو واضح من الجدول (٣)، فإن هناك ارتباط ذاتي وموجب بين e_t و e_{t-1} ذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية 5% فقط. في حالة استخدام مستوى الدخل القابل للتصرف فقط.

الجدول (٣): نتائج تقدير معادلة الانحدار (٢)

Variable	Coefficient	Variable	Coefficient
Intercept	-27.51 (-0.04)	Intercept	-88.06 (-0.23)
YD	0.00 (0.00)	YDP	0.02 (0.21)
DUM	68.06 (0.24)	DUM	68.45 (0.28)
RESID(-1)	0.42* (2.10)	RESID(-1)	0.24 (1.11)

♦ ذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية ٥٪.

وفي ضوء القيمة المقدرة لمعامل ϵ_{t-1} يتم إجراء التحويل التالي على معادلة الانحدار (١) التي تم تقديرها

سابقاً لتكون على النحو التالي

$$CS_t = \beta_0 (1-\rho) + \beta_1 YS_t + \beta_2 DUM + v_t \quad (3)$$

$$CS_t = C_t - 0.42C_{t-1}; YS_t = Y_t - 0.42Y_{t-1}; v_t = \epsilon_t - 0.42\epsilon_{t-1}$$

ومن الجدير ذكره هنا أن المتغيرات في المعادلة (٣) هي ليست نفس المتغيرات في المعادلة (١)، وبالتالي

فإن تفسيرها يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه التغيرات. وكما هو مبين في الجدول رقم ٤، تظهر نتائج معادلة

الانحدار ٤ أن المتغير الوحيد الذي بقي ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٪ هو متغير الدخل بعد التعديل (

YS) ولم يعد للمتغير الوهمي أي أثر على المتغير (CS) على مستوى معنوية ٥٪. أما قيمة معامل التحديد فبقيت

مرتفعة وتقترب من ١.

الجدول (٤): نتائج تقدير معادلة الانحدار (٣)

Variable	Coefficient
C	-19.08 (-0.03)
YDS	1.16** (9.07)
DUM	-448.97 (-1.55)
Summary Statistics	
R-squared	0.91
Adj. R-squared	0.90
F-statistic	109.40
Prob(F-statistic)	0.00
Durbin-Watson stat	1.46

** ذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية ١٪.

٥. الاستنتاجات

استعرضت الدراسة أثر التطورات الإقليمية والعالمية التي أعقبت الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط بعد حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ على الاقتصاد الأردني. حيث أدى النعوم غير المسبوق في حجم المساعدات العربية وكذلك وتحويلات العمال الأردنيين في الدول العربية النفطية إلى زيادة الطلب الكلي الذي ساعد الاقتصاد الأردني في المحافظة على وتيرة من النمو الكبير ولفترة طويلة. وقد انعكس التدهور في أسواق النفط خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط والتوسع في الإنتاج لتمويض النقص في العائدات النفطية، إلى انحسار المساعدات والتحويلات التي كانت تمثل جزءاً مهماً من قوة الدفع للاقتصاد الأردني من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان سبباً في تعمق بعض الاختلالات الهيكلية التي تتمثل في العجز المزمن في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، وتقادم أزمة المديونية.

ثم تعرضت الدراسة إلى مجموعة الإجراءات الاقتصادية التي اضطرت الحكومة لتطبيقها لإعادة الاقتصاد الأردني إلى مسار جديد من النمو الذي يتناسب مع موارده الذاتية.

أهم هذه الإجراءات كان التخفيض في سعر صرف الدينار الأردني بحوالي ٤٠٪ في عام ١٩٨٩، ثم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٠ على تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي والذي أجل تطبيقه لسنة ١٩٩٢ بسبب الصعوبات التي واجهت الأردن في أعقاب حرب الخليج الثانية.

تمثلت هذه الدراسة جهداً متواضعاً للتعرف على الآثار الاقتصادية لبرنامج التصحيح الاقتصادي على الفقر من خلال استخدام نموذج الانحدار الذي يقوم بشكل أساسي على النظرية الكينزية. وقد تم تضمين أثر البرنامج من خلال وجود متغير وهمي يعكس فترة تطبيق البرنامج. أظهرت النتائج تراجعاً كبيراً في الاستهلاك خلال فترة تطبيق البرنامج مع استخدام مقياسين مختلفين للاستهلاك. ففي حالة استخدام الإنفاق الكلي على الاستهلاك أظهرت النتائج تراجعاً يقدر بحوالي ١٨٨٢ مليون دولار، وهذه النتيجة تتسجم مع النتيجة التي تم الحصول عليها عند استخدام معدل إنفاق الفرد على الاستهلاك والتي أظهرت تراجعاً يقدر بحوالي ٨٢٠٦ دولار. إن هذا التراجع يستحق من الباحثين التوقف عنده خاصة وأن الميل الحدي للاستهلاك في الأردن يقترب الواحد. مما يعني أن التراجع في الدخل قد جعل نسبة كبيرة من الناس يعيشون تحت خط الفقر. إن هذا يتطلب من الدوائر الأكاديمية والوزارات الأردنية التي لها علاقة بهذا الشأن القيام بالدراسات المتعمقة للتعرف على هذه الطبقات ودراسة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الوسائل الكفيلة بالوصول بهم إلى مستوى من الدخل يضمن لهم العيش الكريم. إن تقديم المساعدات المالية والعينية لبعض الطبقات لا يمكن أن يعتبر حلاً منطقياً لمشكلة الفقر. إنهم بحاجة إلى برامج تموية توجه لصالح هذه الطبقات لتساعد على الخروج من مصيدة الفقر في الأجل الطويل.